**الموضوع**:

تدرك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مدى أهمية المزايا التي يوفرها البحث والتطوير على نطاق واسع في دفع الابتكار وتنمية قاعدة المعرفة كجزء من تطوير اقتصاد حيوي ومتنوع.

ولذلك تأخذ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في الاعتبار الآليات الممكنة لتحقيق هذا الهدف وكذلك نظام دعم واسع النطاق عبر الاقتصاد من خلال الحافز الضريبي المحتمل للبحث والتطوير بموجب قانون ضريبة الشركات.

**الهدف:**

لضمان تصميم الحافز الضريبي للبحث والتطوير بما يلبي احتياجات الأعمال في دولة الإمارات، تم إطلاق هذه المشورة العامة. وتم تقسيم المشورة إلى مجموعة من الأسئلة التي تغطي الجوانب المختلفة لتصميم خصائص الحوافز الضريبية المحتملة، بالإضافة إلى ملحق يتضمن ورقة إرشادية حول مبادئ البحث والتطوير، والتي تغطي التعريف، والخصائص، والأنشطة النموذجية لوظائف البحث والتطوير.

**القرارات المتوقعة كنتيجة لهذه المبادرة:**

بناءً على هذه المشورة، ستقوم وزارة المالية بمراجعة الآراء المطروحة لتحديد ما إذا كانت ستمضي قدمًا في تطبيق الحافز الضريبي للبحث والتطوير، وكذلك ستساهم هذه الآراء في تحديد ملامح تصميمه.

**النتائج والأثر:**

تلقت المشورة العامة 21 ردًا، حيث كانت فئات المشاركين تتركز بشكل أساسي في قطاعات التكنولوجيا، والخدمات المالية، والتعليم. ساعدت الملاحظات الواردة في تصميم السياسة الضريبية المحتملة للبحث والتطوير لضمان أن تكون أي سياسة مقترحة ملائمة وفعّالة في دولة الإمارات، إلى جانب مساهمات من جهات معنية أخرى.

وبناءً على نتائج المشورة العامة، تم اتخاذ قرار المضي قدمًا في هذه المبادرة من خلال تصميم حوافز ضريبية للبحث والتطوير في دولة الإمارات.